

بيان مشترك

رغم الاعلان عن الغاء حالة الطوارئ

استمرار وقوع الضحايا والاعتقالات التعسفية

تلقت المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، ببالغ الإدانة والامتنان، أنباء عن استمرار السلطات السورية باستعمال القوة المفرطة والعنف لتفريق التجمعات السلمية لمواطنين سوريين عزل في عدد من المحافظات والمدن السورية، مما أدى لوقوع عدد من الضحايا قتلى وجرحى في عدة مناطق ومدن سورية) رغم الإعلان عن إلغاء حالة الطوارئ وقانون حق التجمع السلمي، وعرف من الضحايا التالية أسماءهم:

مدينة حمص:

أحمد حربا - نديم رحال - أحمد الساعور - فواز الحراكي - فارس عبد العزيز - فؤاد نديم - عمار ياسر

تلكلخ:

علي حازم الباشا - ماهر مسلماني - خالد ليلي عمار

في درعا:

أحمد عبد الله العرسان - محمد فريد الرباني - محمد علوة - حسن شحادة - مالك أحمد أبو العيون - رزق غثيان - أحمد عبد الله المسالمة -

يونس جابر الملاحمة-محمد مصطفى الصباح-فائق مطاوع-محمد عدنان جياوي-يوسف حمادة-فراس الحلقي-رياض الكسواني

المقايون:

علي هبول -علي بن علي ديب

برزة:

عدنان بلال

وقد سقط من قوات الجيش والشرطة في حمص يوم 17/5/2011 كلا من:

العقيد محمد إبراهيم عبدالله من موليد 1964 طرطوس- صافيتا قرية بعمره متزوج وله ثلاثة أولاد - المساعد أول يوسف محمد شعبان موليد حماة 1975 متزوج وله ولدان - المساعد سنان محمد شذود موليد 1979 طرطوس دوير رسلان متزوج وليس له أولاد - الشرطي حسن يوسف العلي موليد حمص الزهراء 1986 متزوج وله ولد واحد-الشرطي أحمد جمعة حسين موليد 1990 ادلب قرية صراريف وهو عازب- المجند أكثم عدنان سميا موليد 1991 (طرطوس -الشيخ بدر- برمانة - المشايخ)- المجند مصطفى محمد الشويعه موليد 1991 (حلب تاتف)- المجند عمر محمد حمزة موليد 1991 (حلب -عقرين - الناب)- المجند حمود محمد سفلو من موليد ادلب 1990 الذي سقط بدرعا في 29 نيسان الماضي .

الاعتقالات التعسفية :

إضافة إلى ذلك فقد استمرت السلطات السورية بنهج مسار الاعتقال التعسفي خارج القانون بحق المواطنين السوريين، الذي يشكل انتهاكا صارخا للحريات الأساسية التي يكفلها الدستور السوري، ورغم الإعلان عن إلغاء حالة الطوارئ وقانون حق التجمع السلمي، فقد تعرض للاعتقال التعسفي عددا من المواطنين السوريين. في مختلف المحافظات السورية. عرف منهم:

حمص:

فيصل الغزاوي عضو المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية. والمقيادي في حزب الاتحاد العربي الاشتراكي المديمقراطي

-سعيد المنكدلي -خالد قراجة -ضرار قراجة -طه قراجة -عبد العزيز غزوان طيارة -صبري نورس المصباغ -ملهم العطار

درها:

أحمد مفلح الميردان -مصعب أحمد الميردان- أسامة أحمد الميردان- محمد أحمد الميردان- حسان أحمد الميردان-معتز أبو حمدان - أحمد أسعد الميردان -باسم الميردان -جاء الميردان- مراد عبد المقادر الزهبي -نذر عبد المقادر الزهبي -احمد محمد المناطور -الدكتور متعب الشعابين - أحمد أسعد الميردان - جاد عبد المقادر الميردان - الشيخ معتز أبو حمدان- الشيخ عبد المقادر الميردان- أحمد محمد الميردان

دير الزور

عرقان بهاء الدين الركاض طالب طب من دير الزور - احمد الحاج عزواي بن خالد - محمد احمد العلي - ياسين عادل ديب

في بانياس:

محمد عيروط -محمد علي الجديبة-عدنان المشغري -جلال كندو-محمد سعيد الجديبة-انس المشغري -لؤي بياسي-محمد سليمان-منذر بياسي-عبد المقادر رخامية- مصطفى تحوف-محمد ابراهيم يوسف.

ريف دمشق:

نورس الطرشة -قصي قبطان -المحامي مازن صلاح - منال محمد الشماع - علي منصور أبو حشيش-حسام حافظ رشيد -أحمد المشلبي (31 سنة) وهو طبيب أسنان

وائل كيوان مصور -الإمام محمد سلام- غسان أحمد بدر-فؤاد عثمان - هيثم جمعة -الدكتور محمد هشام كناكري(1961).

الملاذقية :

اسماعيل محمد علي عطور -عقبة نور الدين

طرطوس:

نواف قاسم - محمد نعوس - محمد الشيخ- جمال الشيخ -ابراهيم نابلسي- صلاح كعالك- مالك بيروتي- محمد ترجمان- محمد نيعو- عزام ديوب- عبد الرحمن سليم- مصطفى رجب

سلمية- حماة:

مولود محفوظ- أكرم ونوس- تاج الدين زينو- أسامة جمول- خالد جرعتلي.

الدرقة:

مروان العكاري- يوسف عبد العزيز- محمد قاسم- باسل قاسم- محمد نور صبيح الفالح .

ادلب:

عبد المحليم شيخ ديب- بشار شيخ ديب- عبد اللطيف برغش- هتاف قصاص- محمد عبد الجليل عبود

· وفي سياق مماثل وبتاريخ 1652011 وفي مدينة دمشق- في اشرفية صحنايا، قامت دورية امنية باقتحام منزل الزميل محمد فتح الله النجار- عضو مجلس الامناء في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان، ورغم عدم وجوده بالمنزل فقد قامت الدورية الامنية بمصادرة مكتبته.

· وفي سياق اخر، فقد تم الإفراج اليوم الثلاثاء الواقع في 2011 / 5 / 17 عن أعضاء الهيئة القيادية لحزب آزادي الكردي في سوريا، وهم: مصطفى جمعة بكر- سعدون محمود شيخو- محمد سعيد حسين العمر .
وذلك بعد تصديق محكمة النقض (الغرفة الجزائية)، قرار محكمة الجنائيات الثانية بدمشق منحهم ربع المدة القانونية، بعد أن كانت النيابة العامة قد طعنت بقرار محكمة الجنائيات الثانية بدمشق

· قام القضاء المدني بالدرقة بتاريخ 1852011 بإخلاء سبيل الناشط الحقوقي المحامي عبدا لله الخليل ذريل سجن الرقة المركزي بكفالة مالية مقدارها ألف ليرة سورية، حيث سيتم ترحيله بعد الإفراج عنه مساءً إلى إدارة الأمن الجنائي بدمشق بناء على النشرة الشرطية المصادرة برقم 86566 / تاريخ 27/4/2011 " حسب هيئة الدفاع عن الخليل التي حاولت وخلال الأيام الماضية الاطلاع على مضمون النشرة الشرطية الخامسة ومعالجتها دون ترحيله لكن دون جدوى " بعد أن تم حل مشكلة أربع برقيات تشابه أخرى كان مطلوب بها .

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، إذ نتقدم باحر التعازي من ذوي الضحايا-القتلى. ومع تمنياتنا القلبية بالشفاء العاجل للضحايا-الجرحى. فإننا ندين استمرار استخدام السلطات السورية العنف والقوة المفرطة بحق المواطنين السوريين المتظاهرين سلميا ونبدى قلقنا البالغ واستنكارنا

لهذه الممارسات التي تنم على إصدار السلطات السورية على استمرارها في ممارسة انتهاكات واسعة النطاق للحقوق والحريات الأساسية للمواطنين (حق التجمع والتظاهر السلمي، حرية الرأي والتعبير، فضلا عن انتهاك حق الحياة..) حيث ان هذه الممارسات والاجراءات تشكل تعبيراً واضحاً عن عدم ولاء السلطة السورية بالمتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها سوريا.

كذلك فإننا ندين ونستنكر بشدة اعتقال المواطنين السوريين المذكورين أعلاه، ونبدي قلقنا البالغ على مصيرهم، ونطالب الأجهزة الأمنية بالكف عن المعتقالات التعسفية التي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور السوري لعام 1973. وإننا نرى في استمرار اعتقالهم واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي لفترة طويلة، يشكلان انتهاكاً للالتزامات سوريا بمقتضى تصديقها على الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، كما نذكر السلطات السورية أن هذه الاجراءات تصطدم أيضاً بتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين، تموز 2005، وكذلك بتوصيات اللجنة ذاتها المتعلقة بالضمانات القانونية الأساسية للمحتجزين المفقرة (9) التي تؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لضمان أن يمنح المحتجز جميع الضمانات القانونية الأساسية منذ بداية احتجازه، بما في ذلك الحق في الوصول الفوري إلى محام و فحص طبي مستقل، إعلام ذويه، وأن يكون على علم بحقوقه في وقت الاحتجاز، بما في ذلك حول التهم الموجهة إليهم، والممثل أمام قاض في غضون فترة زمنية وفقاً للمعايير الدولية دون المساس بهم او ممارسة التعذيب بحقهم.

وإننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، نعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعاً حقوقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم المشروعة ونرى بان هذه المطالب محقة وعادلة وعلى الحكومة السورية العمل سريعا على تنفيذها، من اجل صيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي امن وواعد لجميع أبنائه دون أي استثناء.

وإننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، نتوجه إلى الحكومة السورية بالمطالب التالية:

1- أن تتحمل السلطات السورية مسؤولياتها كاملة، وتعمل على وقف دوامة العنف والقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، أيا كان مصدر هذا العنف و أيا كانت أشكاله.

2- تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة و محايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتلى و جرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

3- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان ممارسة حق التجمع السلمي ممارسة فعلية. وإصدار قانون للتجمع السلمي يجيز للمواطنين بممارسة حقهم بالتجمع والاجتماع السلميين.

4- إغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين. ومعتقلي الرأي والضمير. وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية , ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة

5- أن تتخذ السلطات السورية خطوات عاجلة وفعالة لضمان الحريات الأساسية لحقوق الإنسان والكف عن المعالجة الأمنية التي تعد جزءاً من المشكلة وليست حلاً لها، والإقرار بالأزمة السياسية في سورية ومعالجتها بالأساليب السياسية بمشاركة السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاريهم. عبر دعوة عاجلة للحوار الوطني الشامل توجه من السلطات الى ممثلي القوى السياسية والمجتمعية والمدنية في البلاد بالإضافة لممثلين عن الفاعلين الجدد فئة الشباب.

دمشق في 18/5/2011

المنظمات الموقعة:

1- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية.

2- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد)

3- لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).

4- منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف

5- المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية

6- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD).